الفصل الثانى

عقبات الإصـــــلاح الزراعى

يتضح مما مر ذكره فى الفصل الأول أن الزراعة فى الشرق الأوسط هى من طراز زراعة الفلاحين المتسعة[1] . وهى زراعة محصورة محدودة ، ولهذا تقلص ظلها فى بلاد أخرى ولكن يجب أن لا يغيب عن الأذهان أن مستوى المعيشة فى هذا النظام يكون منخفضاً ، وأن ذلك يجعل النظام المذكور أقل تعرّضاً للموجات الاقتصادية ، فى علوها وهبوطها . وكلما ازدادت كثافة هذا النظام يصبح ميزانه الاقتصادى أدق . ومن التكثيف نظام الزَرِيعات الأربع فى مزارع تكفى نفسها بنفسها ، كما فى نظام ثلاثة الحقول البريطانى . وهو نظام نتج عن اتباعه الحصـول على غلات أغزر ، وعلى علف كامل مناسب للماشية طيلة أيام السنة ، وعلى سماد يزيد خصب الأرض . ويتألف هذا النظام فى جوهره من زراعة نوعين من الحبوب هما القمح والشعير ، ونوعين من العلف هما البرسيم واللفت[2] . وهكذا حُلَّ موضوع علف البقر فى الشتاء بإطعامها الحشيش (الدريس) واللفت ، كما أن ازدياد مقادير الزبل ووجود حصيدة البرسيم يؤديان إلى ازدياد غلة الحبوب . ويقوم الاستقرار المالى لهذا النظام على بيع القمح واللحم واللبن من سكان بريطانية الصناعيـة وعددهم يزداد بسرعة . وإذا كان هناك نظام بدا ضامناً للناحيتين الفنية والاقتصادية ، فإنما هو هذا النظام ، الذى كان يُعرف فى منتصف القرن الماضى باسم « العصر الذهبى للزراعة البريطانية » . ومع هذا فقد انهارت دعامتاه الماليتان الأساسيتان جميعاً ، بسبب استيراد القمح واللحم من أستراليا والعالم الجديد .

---

(١) هى كما قلنا سابقاً زراعة عدد محدود من النباتات الزراعية الصالحة للقوت خاصة ، فى أرضين واسعة وبوسائل بدائية ، بحيث يترك نصف الأرض على الأقل بائراً ، ولا يزرع إلا نصفها أو أقل من النصف . ولهذا نعتت هذه الزراعة بأنها محصورة محدودة (المصحح).

(٢) لذلك سمى نظام الزريعات الأربع . وهى تزرع وفقاً لدورة ثلاثية ، أى أن الأرض تقسم ثلاثة حقول واحد للحنطة وثان للشعير وثالث للبرسيم واللفت ولهذا سمى نظام الحقول الثلاثة (المصحح)

أما فى الشرق الأوسط فالإصلاح الزراعى تكتنفه مشاكل أكبر من تلك التى كان المصلحون البريطانيون عرضةً لها . فمن الناحية الاجتماعية يوجد عدد من المشاكل « وكلها لسوء الحظ متصلة اتصالاً وثيقاً بنظام الزراعة » نشأت عن نظام ملكية الأرض وعن التنظيم الاجتماعى . ومن الناحية الفنية يوجد تأثير الإقليم ، الذى يسود بفصوله الطويلة والحارة والجافة ، وتأثير تجزئة الأرض قطعاً صغيرة وسهاماً ضيقة طويلة .

ثم بعد مراجعة ما هنالك من معلومات فى الناحيتين الجيولوجية والاقتصادية ، يبدو لنا أنه لا يُتوقع حصول تقدم صناعى كبير يجعل المشتغلين فى الصناعة عاملاً فى اتساع الأسواق لمحاصيل زراعية مكثفة .

العوامل الاجتماعية — النظام الإقطاعى :

تقوم ملكية الأرض على نظام معقد قديم . وسنعرض هنا ، من هذا النظام ، الناحية التى لها صلة بالزراعة فقط . فالطبقات الاجتماعية تشابه أمثالها فى النظام الإقطاعى ؛ وجميع الذين لهم حق شخصى أو إرثى بمساحات واسعة من الأرض هم سادةٌ مُلاّك لا يقيم إلا القليل منهم فى أرضهم . ويبدو أن ذلك صحيح ، حتى لدى معظم رؤساء القبائل الذين يعيشون مع قبائلهم ، فتقتصر مشاركتهم فى الأعمال الزراعية التى تزاولها تلك القبائل ، على جمع حصتهم من الغلات عيناً أو نقداً ، فى الأعم من الحالات ، دون أن يكون لهم ، مقابل ذلك ، أى قيادة أو أى توجيه فى الموضوعات الزراعية . ويوجد حالات كهذه عند أرباب الزراعة المستقرين . فالسيد صاحب الأرض هو قَيِّم يقوم على جمع الرَيْع عيناً أو نقداً ، حتى أنه فى وسعه بيع حقوق جمع الرَيْع لأعلى مزايد ، على رغم النتائج الواضحة التى يتحملها مستغِلّو الأرض السيئو الحظ . وهو فى الحقيقة لا يعدو أن يكون ، عن جهل أو عن معرفة ، مستغِلاً للأرض وللقائمين على فلاحتها على السواء . وهنا نرى ضرورة ملحة للاشارة إلى أن اللوم على هذا الوضع الهدّام للأعمال الزراعية لا يوجَّه إلى أصحاب الأراضى شخصياً ، بل إلى نظام اجتماعى عاش قروناً ، دون أن ينمو خلالها حسّ المسئولية بإصلاح الأرض ، وبتحسين حال المشتغلين فيها . وإذا تساءلنا : هل فى استطاعة هذا النظام أن يبقى حيا ، إذا دخل عليه هذا الحسّ ؟ فالجواب عن هذا السؤال خارجٌ ، إلى حدّ ما ، عن موضوع هذا التقرير .

ومع ذلك لا سبيل إلى التساؤل عن الضرورة العاجلة التى تقضى بمحاولة القيام بهذه العملية ؛ فقد برهن التاريخ على أنه إذا أجيز لمعضلة المُلاك الذين يتغيبون عن أرضهم أن تبقى فى الوجود ، فإنها تكون معرَّضة لأن تُحَلَّ بثورة من ثورات توزيع الأراضى الزراعية . وقد بُحث فى هذا الموضوع على حدة فيما يلى (الفصل الثالث ، ٣ ، ١) .

ولكن ليست كل الأراضى فى حوزة كبار المُلاّك ، بل هنالك عدد من الفلاحين يملكون قسماً من الأرض . فقد اتضح من إحصاء عام ١٩٣٣ فى مصر أن نسبة المالكين الذين يملك الواحد منهم ما معدّله خمسون إيكراً حَسْبُ لا تقل عن ثلثى هؤلاء المالكين . غير أن ٣٩ فى المائة من الأراضى الزراعية لا يملكها إلا ٠,٦ فى المائة من مجموع المالكين الذين تزيد ملكية كل منهم على معدّل خمسين إيكرا[1] . ومن المتعذر إدارة الملكيات الصغيرة اقتصادياً ولو خُصَّت بزراعةٍ مكثفة من الخضروات والأشجار المثمرة . ودعمتها جمعيات تعاونية قوية لبيع المحصولات ، مما هو بعيد عن الواقع . وقد نتج عن هذا الوضع فى الشرق الأوسط كله أن هذه الطبقة من صغار المُلاّك هى اليوم واقعة فى قبضة المرابين . ورجالها ، وإن ملكوا الأرض ، فإنما يعوزهم إصلاحها . وليست حالهم بأيسر من حال العاملين بالمسانهة فى استغلال أراضى كبار المُلاّك . ولهذا تشابهت الموضوعات المتعلقة برفع المستوى الزراعى لهاتين الطبقتين (الزارع الصغير والمالك الصغير) و بإصلاح حالهما ، مما يساعد على معالجة تلك الموضوعات معاً ، وهو ما تَمَّ فى الفصل الثالث ، ٣ ، ب .

العوامل الفنية :

لا يجهل العارفون ما للنظام الزراعى الذى كان متبعاً فى القرون الوسطى من مساوئ

---

(١) أما فى ديار الشام فتدل الإحصاءات البدائية على أن نسبة الملكيات الصغيرة تفوق كثيراً نسبتها فى مصر . والمعروف أن المتوسطين والصغار من الزراع يملكون ثلاثة أرباع الأراضى الزراعية فى حوران وجبل الدروز وشرق الأردن ولبنان وجبل الشيخ وجبال العلويين . ونصف الغوطة لمتوسطى الزراع ، والربع لصغارهم ، والربع الرابع لكبيرات الأسر فى دمشق . أما فى حمص وحماة والمعرة فالملكيات الكبيرة سائدة ، أى أن ثمانين فى المائة من القرى تملكها الأسر الكبيرة (عدا قرى أملاك الدولة) . وأراضى حلب إجمالا نصفها ملكيات كبيرة . والجزيرة معظمها من أملاك الدولة . وتملك الدولة السورية اليوم ٩٠٠ قرية ومزرعة معظمها مؤجرة للفلاحين دون غيرهم ، وتقضى سياسة الدولة ببيعهم إياها على ١٥ قسطاً سنويا والمشاع من الأرض كثير فى ديار الشام ، وكذا القطع المجزءة والسهام الطويلة (المصحح)

لا تحتاج إلا إلى الإشارة إليها هنا إشارة موجزة . ويضيف الإقليم على تلك المساوئ صعوبات تنضم إليها ، وهى منبعثة عن حرارة فصل الصيف وجفافه . فمن المعروف أن الزروع الصيفية تُزرع فى أرضين واسعة ، وأنه ينبغى أن تُحفظ فى الأرض الرطوبة التى تحتاج إليها هذه الزروع فى نموها ، وهى الرطوبة التى مصدرها أمطار الشتاء السابق ، ولهذا يجب ترك الأرض تستريح فى هذه البرهة . ويجب أيضاً من جهة أخرى ترك الأرض التى أغلّت غلة شتوية أن تستريح فى الصيف التالى . وهكذا نرى أنه من الضرورى تطبيق نظام الزراعة اليابسة[1] إلا حيثما يمكن تدارك الماء للاسقاء . ومع هذا فإن أكبر العقبات التى تقوم هنا فى وجه الإصلاح الزراعى ، هو نظام ملكية الأرض ، على ما أجملناه فى بحث الحالة الاجتماعية فى القسم السابق . وقد نتج عن اتباع هذا النظام تجزئة الملكيات وزراعة سهام ضيقة طويلة . ويمكن مشاهدة أمثلة بارزة على زراعة السهام الطويلة ، ولا سيما فى فى السهل الواسع من شمال سورية الشرقى ، حيث لا يتجاوز عرض السهم بضع أقدام ، على حين يمتد طوله حتى يبلغ ميلا . وزراعة السهام فى ذاتها مضرة بفلاحة الفلاح ، لأنها ترتكز اقتصادياً على عمل الإنسان والحيوان[2] ، عدا أنها قد تكون عاملا قوياً فى اجتراف الأتربة ، لأنه لا يُكترث فيها لطوبوغرافية الأرض وانحداراتها . وتنجم عيوب زراعة السهام عن النظام السائد . وهذه الزراعة تُعدّ جزءاً من هذا النظام ، لأن ملكية الزُرّاع تكون فيه متحولة فى المكان والزمان[3] وأكبر انتقاد يرد عليه كونه يحول دون رغبة الزارع فى إصلاح أرضه ، لأنها تنتقل آلياً إلى زارع آخر بعد كل زَريعة أو أكثر . وهذا لا يمنعنا من القول بأن قسمة المهايأة تستند أساساً على الرغبة الرامية إلى جعل حصة كل زارع مشتملة على شتى أصناف الأرض غنية أو فقيرة . ومن مساوئ هذا النظام أيضاً كون الفلاح لا يستطيع أن يزرع فى سهمه زرعاً يختلف عن زرع جيرانه فى سهامهم .

---

(١) انظر معنى الأراضى اليابسة فى هامش الصفحة ٧ وقد لخصت قواعد الزراعة اليابسة فى ست عشرة صفحة من كتاب « الزراعة العملية الحديثة » (المصحح) .

(٢) دون الآلات وفى كلام المؤلف مبالغة ، لأن معظم السهام لا تكون فى هذا الضيق ولا فى ذلك الطول (المصحح) .

(٣) معناه أن الأرض تكون مشاعة ومقسمة بين الزراع بالمهايأة ، أى يكون لكل زارع سهم طويل فى كل قسم من أقسام الأرض . ويتبادلون السهام فى كل سنة أو أكثر (المصحح) .

ولو فعل لتعذر أو لاستحال عليه دخول سهمه بغية حصاد زرعه أو نقل غلته ، دع كونه من العادات المتبعة بعد الرجاد تسريح ماشية القرية فى حَصِيدة الأراضى جميعا . والعلاج المألوف الذى يداوون به هذه الحال إزالة الشيوع ، أى إيجاد الملكية الفردية مع السهام التى يستغلها الزُّرَاع فى مختلف أنحاء القرية[1] . وهذه الطريقة طويلة ومعقَّدة ، فعندما يتمّ تحويل الملك المشاع إلى ملك فردى كثيراً ما تبقى حصة كل مالك مجزأة ، لأنه لا يمكن معرفة التعادل بين قيم الأراضى الغنية وقيم الأراضى الفقيرة ؛ ولهذا يُفضِّل القرويون الاحتفاظ بسهامهم فى كل صنف من أصناف أراضى القرية .

ويتّضح أن توحيد قطع الملكيات الفردية التى هى من هذا القبيل ، وتحويلها إلى مزارع كثيفة هما من الصعوبة بمكان . وثمت صعوبات أخرى تنشأ عن الغموض فى حدود الأرضين . وعن فقدان المستندات القانونية ، وعن طول المدة وكثرة النفقات التى تتطلبها المحاكم على مختلف درجاتها .

ولا يخلو الأمر من صعوبات حتى عندما يكون فى الإمكان تسوية الموضوع تسوية نهائية . فقانون الإرث وحرية المالك ببيع جميع أرضه أو بيع جزء منها يؤديان إلى تجزئة الملكيات المُجْمَلة تجزئة جديدة . وفوق هذه الصعوبات هنالك عدد من الأملاك تتعذر إدارتها كوحدة اقتصادية إما لضيق رقعتها ، أو لاتساع مساحتها فى بعض الحالات ، فالأُسر التى تستغل مساحات صغيرة كهذه تعيش عيشة الأملاق ، إلا إذا عَمِلت حيناً لدى المزارعين الآخرين ، أو فى المدينة ، أو فى صناعات القرية ، وهكذا ترى أن موضوع الإجمال هو من الموضوعات الهامّة جداً ، وهو عقبة يكاد يكون من المستحيل تذليلها عندما يكون مالكو الأرض جماعة من الناس ، وأصحابُ حقوق الماء جماعة آخرين ، ومالكو الشجر (كالنخل فى كُوَر السودان الشمالية) جماعة ثالثة وعندما يسرى قانون الإرث على كل طبقة من المالكين والشركاء ، فمن الممكن أن يملك فرد من الناس خُمْس نخلة تعيش على أرض شخص آخر وسُبَع نخلة أخرى تنبت فى أرضه . ويمكن أن يكون بعض المالكين زُرّاعاً فى القرية ،

---

(٣) الإجمال والجمل والضم توحيد القطع أو السهام فى الأرض المجزأة . ويسمونه التجميل فى الشام (المصحح)

وأن يكون بعضهم مقيمين فى بلدة بعيدة ، فتوجيه الملكية الفردية هـذه الوجهة يُعَدّ من الأمور السخيفة التى لا يقبلها العقل .

ولا بد من إيجاد طريقه لتوحيد قطع الأرض ، غير الطريقة المتعبة والعقيمة التى تُتَّبع. ويجب أن يُضمن فى هذه الطريقة الجديدة شرطان . الأول : دوام الاعتراف بحقوق المالكين (وكل خروج على هذا المبدأ يعد انقلاباً زراعياً) ، والثانى جعل الأملاك الجديدة ذات سعة كافية اقتصادياً ، مع مراقبة تجزئتها أو تقسيمها فى المستقبل ، وفى الفصل الثانى أسهبنا فى معالجة هـذا الموضوع ، وفى ذكر حلوله الممكنة ، وسيظلّ معظم الإصلاحات التى هى فى متناوَل علم الزراعة عقيماً ما بقيت هـذه الصعوبات قائمة . فمن الممكن مثلاً الحصول على أصناف من النخيل تفوق فى جودتها تلك التى تنمو فى السودان ، وهى التى مرّ ذكرها ولكن كيف السبيل إلى قلع شجرة قائمة ، وغرس شجرة أصلح منها ، إذا كان ذلك يحتاج إلى اتفاق جميع المشتركين بملكية الشجر ؟ ولا يوجد حكومة تستطيع تسويغ ما يتطلب هذا العمل من نفقة ووقت وتشويش . وثمت مصاعب شبيهة بما ذكر ، تقوم كلما أريد إدخال إصلاحات أخرى واسعة . على أن تلك الإصلاحات لها قيمة ذاتية واضحة ، أو هى مما ثبت نجاحه فى أصقاع أخرى من الأرض ، فى أرضين وأقاليم مشابهة[1] .

الصناعة والزراعة :

يُستدل من الفحص الجيولوجى ، على الرغم من نقصانه ، أنه لا يُحتمل وجود معادن صالحة للأعمال الصناعية . ومع هذا فإن منابع النفط الواسعة جديرة بتزويد البلاد بمصدر رخيص للطاقة ، مما يدعو إلى توسيع الصناعات التى تغذى الأسواق البلدية .

ويجب أن يجد عُمال الصناعة والتجارة فى المدن سوقاً رئيسية لأجود المحصولات وأكثرها تنوعاً ، مما يحصل من استغلال الأرض على نظام الزراعة الكثيفة . ويصنع هؤلاء العمال ، مقابل ذلك ، ما يحتاجه المستهلك من بضاعة يزيد إقبال المزارعين عليها كلما ازداد دخلهم نقداً .

---

(١) أى مشابهة لأمثالها فى الشرق الأوسط (المصحح) .

وقد قامت المستعمرات اليهودية فى فلسطين بتجارب واسعة فى سبيل الجمع بين الصناعة والزراعة ، فبدأت بنظام الزراعة المألوف الذى يتبعه العرب ، ثم اتبعت زراعات أكثر كثافةً ، فكان الوضع المقارب فى سنة ١٩٣٩ على الصورة الآتية :

	المساحة مائة أيكر	قيمة المحصول ألف جنيه فلسطينى	القيمة فى الأيكر الواحد جنيه فلسطينى
العرب : الموالح (الحوامض)	٣٦٦	١٦٠٠	٤٣ ، ٧
الغلات الأخرى	١٥٣٨٣	٢٩٩٨	١ ، ٩٥
اليهود : الموالح	٣٨٣	٢٤٠٠	٦٢ ، ٧
الغلات الأخرى	١١٠٠	٩٠٠	٨ ، ٢

يتضح من هذه القائمة أنه إذا صُرف النظر عن مغارس الموالح التى تكاد تكون مقسمة بالتساوى بين العرب واليهود ، فإن الأرض تُغل عند اليهود فى الإيكر الواحد أربعة أمثال ما تغله عند العرب . ولكنه يجب أن يلاحظ كون اليهود يملكون مساحات واسعة من أجود الأرضين . وتضمن زراعة اليهود فى أيامنا هذه عملاً رابحاً لنحو ١٥٫٤ فى المائة من السكان اليهود[١] . ومستوى الحياة الزراعية عالٍ . ويهدف النظام إلى الحصول على غلة وافرة ، وعلى نسبة عالية من الأغذية الواقية ، مع التزوّد بأى غذاء تتكافأ فيه المواد التى تولّد الطاقة اللازمة . ويتوقّف حلّ هذه القضية على إيجاد سوق للأغذية الواقية ، ولذلك أصبح وجود المستهلك المدنى الذى يشتغل فى الصناعة أمراً ضرورياً . فالصناعات اليهودية الوحيدة اليوم تقتصر على صناعتين زراعيتين هما صناعة إنتاج الموالح للإصدار ، وصناعة استخراج المواد الكيمياوية من البحر الميت . وبالنظر إلى فقدان الصناعات الثقيلة فى فلسطين ، انصرفت العناية خاصةً إلى صناعات خفيفة لا تحتاج إلا إلى كميات قليلة من المواد الأولية ، ولا تثير مشاكل فى نقل أدواتها . ويمكن أن تجد فيها أهلية اليهود العلمية والفنية مجالاً للعمل ، لقد أصبحت صياغة الماس ذات شأن ، لكنها لا بقاء لها إذا ما عادت مراكز الصياغة المذكورة فى ألمانية إلى سابق عهدها ، وتوسعت صناعة الألبسة والأزياء الشائعة تُزَوَّد

(١) هذه نتيجة تحقيق خاص أتته مصلحة الإحصاء للوكالة اليهودية فى منتصف سنة ١٩٤٢ ، والغاية المتوخاة رفع النسبة المئوية إلى ٢٠ على الأقل . وربما أدركت نسبة ٢٥ فى المائة .

بها المجتمعات الأكثر غنى كمصر . ومن المستطاع صنع أدوات علمية وجراحية ، ومواد كيمياوية دقيقة ، وأسنان مصنوعة الخ . ويتابع معهد سِيْف للأبحاث الصناعية تحرياته بنشاط بغيـة إيجاد مجال للتوسع الصناعى . وسيكون تكثيف الزراعة نفسه عاملاً لترويج الصناعات الفرعية . و بعض المحصولات الزراعية إلى تصنيف و إلى ضروب من التهيئة قبل أن تُعرض للبيع ، و بعضها كالألياف والأدهان النباتية ، تُعَدّ مواد أولية لصناعات كثيرة .

وفى إيران حدث تطور بارز له شأن كبير . فقد أُنشئت معامل واسعة ، وجُهزت تجهيزاً حسناً لصنع مصنوعات زراعية مختلفة ، وهـذه المعامل والتجهيزات كلها حديثـة مثمرة واسعة ، تملك الدولة الـكثير منها ، وتدير الأعمال فيها . وأهمها المجموعة المؤلفة من معامل استخراج السكر من البنجر (الشوندر) والبنجر يزرع حديثاً فى تلك البلاد . ومن الصعب الحصول على معلومات بمقدار ربع الإيكر منه ، ولـكن نسبة السكر فيه تقدَّر بخمسة عشر فى المائة . وقد كان البنجر يُزرع على مقياس واسع جداً ، أيام حماس الشاه السابق رحمه الله لأن فكرة نشر المعامل كانت تقوم على جعل منتوجاتها كافية لسدّ حاجة إيران إلى السكر . والمعامل ملك الدولة ، وهى التى تديرها . وتملك الدولة سـبعة معامل لتنظيف الحنطة والتبخير . والغَلاّت التى تعالَج فيهـا تكون أفضل للطحانة من غلات القرية المنظفة . وتملك الدولة مطحنتين من اثنتى عشرة مطحنة كبيرة فى البلاد . ومما تملـكه الدولة وتديره معامل لحفظ اللحم والفاكهة والبقول ، ومعامل ناجحة لصناعة التبغ وكبريتات النيكوتين ، وهى تابعة لمصلحة حصر التبغ ، ومعامل لاستخراج الغليسرين والأدهان النباتية ، ومحالج للأقطان ، ومعامل للحرير والجوت والشاى ، ومعمل لصنع المواد الزرنيخية القاتلة للحشرات ولا يوجد فى الشرق الأوسط بلاد أخرى مماثلة ، تملك هـذا المقدار من الوسائل الحديثة الواسعة الإنتاج ، التى تُستعمل فى تهيئة المواد والمصنوعات الزراعية والفرعية .

وكل هذه التطورات نافعة إذا ما تقيدت ضمن الحدود الاقتصادية لـكل نوع من الغلات . فالزراعة هى صناعة إنتاج الغذاء ؛ فهى تستطيع ، كغيرها من مختلف الصناعات ، أن تستفيد من استعمال مواردنا الاقتصادية الحديثـة . والزراعة ، فوق ذلك ، تُعدّ أكثر من صناعةٍ لإنتاج الغذاء ، فهى أيضاً مهنة يمارسها أحياء . ولهذا فإن سرد التطورات المارة

الذكر يدعو إلى التفكير فى الشروط السيئة التى يعيش فيها الفلاح أى المنتج الأول . والمهمة الرئيسية اليوم فى إيران ، كما فى كثير من بلاد الشرق الأوسط ، هى إيجاد توازن فى هذا التقدم ، أى أن يكون التحسين فى مستوى المعيشة شاملاً أيضاً لطبقات السكان الزراعيين . وإذا أريد تحقيق هذه المهمة الشاقة يجب اتخاذ تدبير مشترك يؤدى إلى التقدم فى الناحيتين العلمية والاجتماعية ، على ما سنوضحه فى الأبحاث التالية من هذا التقرير .

ومهما يكن من الضرورى ، فى كل برنامج طويل الأمد ، أن يسير التقدم الصناعى والتقدم الزراعى جنباً إلى جنب ، فهنالك أسباب قوية توجب المبادرة إلى الاهتمام بالمشاكل الزراعية اهتماماً خاصاً . وقد ذكرنا سابقاً أن مستوى التغذية دنىء ، على حين أن عدد السكان يتزايد بسرعة ، ولا سيما فى مصر المكتظة بالسكان ، وفى فلسطين حيث يزداد الضغط على الأرض من قبل المهاجرين اليهود ، وحيث يرتفع معدل المواليد باستمرار ، ويهبط معدل الوفيات العامة ووفيات الأطفال ، بسبب إدخال بعض الوسائل الصحية والطبية البسيطة.

ويمكن توقُّع ظهور هذه المشكلة نفسها فى الأصقاع الأخرى من الشرق الأوسط ، على اختلافٍ فى درجاتها[1] . فاجتماع عامل ازدياد السكان السريع ، وعامل النظام الزراعى الذى قصاراه ضمانة مستوى غذائى دنىء ، ينذر بوقوع كارثة مضاعفة ، لأن مستوى العيش الذى هو فى الأساس منخفضاً انخفاضاً خطيراً سيزداد تدنياً ، ولأن العاملين فى الأرض سيُمعِنون فى استغلالها ، للحصول على غلاّت أغزر ، وسيحتفظون بعدد أكبر من الحيوانات ضمن الأصول الزراعية القديمة ، وهكذا ستزداد حال الأرض سوءا . وهذا هو تعليل قولنا بضرورة تخصيص الإصلاح الزراعى بعناية خاصة منذ الآن ، ولا سيما فى الأقطار المعروفة بكثافة سكانها . وثمت أسباب أخرى نشأت عن الحرب ، ولها صلة بنتائجها . فالحرب أصلحت حال طبقة المنتجين للمواد الأولية فى الشرق الأوسط وغيره من الأصقاع ، وذلك بإيجاد سوق واسعة لغلاتهم ، وباستخدام عدد أكبر من العمال المقيمين فى الأوساط الزراعية . ولكن الاحتفاظ بهذا التحسن بعد الحرب يتطلب وضع منهاج بعيد المرمى ، قائم على دراسة دقيقة.

---

(١) انظر تقرير الدكتور ورثنكطن عن العلم فى الشرق الأوسط . الفصل الخامس عشر .